

## الأفعال الرباعية: الأصل والتكوين بين الثلاثي والرباعي

نور الدين الشملاوي

نعالج في هذا العرض الأفعال الرباعية المزيدة<sup>1</sup>، اعتماداً على الجهود اللغوية الموروثة عن اللغويين الأوائل، وجهود الدارسين المحدثين.

ويستعرض الفصل هذا الموضوع وفق النقاط التالية:

- تحديد معنى الزيادة / الإلحادق.
- حروف الزيادة التقليدية وغير التقليدية.
- ذكر وتحديد مزيدات الفعل والرباعي.
- دراسة دلالات ومعاني الصيغ المزيدة.

<sup>1</sup> إن أكثر أبنية هذه المزيدات سماعية لا يقاس عليها. كما أنه لا يلزم في كل مجرد أن يستعمل له مزيد ولا في ما استعمل له بعض المزيدات أن يستعمل فيه المفرد. فمثلاً جملة معنى **القف** لا يستعمل له مزيد. و**ذرّب** لا يستعمل له من المزيدات سوى **ذرّب** وأذرّب. وقد يماثل المفرد أحياناً ويقتصر في الاستعمال على المزيد: أرسل بمعنى **بعث**، فلا يقال **رسّل** بهذا المعنى. أحبّ بمعنى **وَدّ**، فلا يقال **حَبّ** إلا نادراً.

- استعراض آراء الدارسين العرب القدماء والمحدثين، في الموضوع، ثم مقارنتها.

- عرض نتائج البحث المتمثلة في الإحصائيات التي تجمل الخصائص الصرفية والدلالية لهذه الصيغ في اللغة العربية المعاصرة في جداول، ثم التعليق عليها.

#### 1 - مفهوم الزيادة:

تحدد النحاة والصرفيون العرب القدماء عن مفهوم الزيادة، فأكدوا وألحووا على أن لا استغناء للناظر في اللغة العربية عن معرفة الزوائد لأنها كثيرة الدخول في الأبنية وفي الاستنقاق بصفة عام. وهذه الزيادة تغطي عندهم مجالاً واسعاً من صرف العربية، ومعناها إلحاق الكلمة ما ليس فيها، وذلك لإفاده معنى، أو لضرب من التوسيع في اللغة.<sup>2</sup>

والزيادة في مجرد الأفعال، إنما تكون لضربيين من الأغراض:

أ - غرض لفظي وهو الإلحاق، وذلك لتوحيد الأبنية، وحمل بعضها على بعض، توسيعة في الكلام، يقول ابن جني في تعريف الإلحاق: «اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسيع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربع والخمسة وذوات الأربع يبلغ بها الخمسة ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب». <sup>3</sup>

ومن خلال هذا الكلام يتتبّع أن إلحاق الكلمة ما ليس فيها لإفاده معنى جديد، هو المعنى الاستنقافي المعجمي والمعنى التصريفي النحوي، الذي يتواءز في حضور

<sup>2</sup> شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، ص: 101.

<sup>3</sup> المنصف، ابن جني، ج 1، ص: 34.

الزائدة وحضور المعنى، وإما لضرب من التوسيع في اللغة، بحيث يكون الغرض منها لفظياً محضاً كما هو الحال في الإلحاد (الإحاق الثلاثي بالرباعي، مثلاً). والزيادة هنا تقوم بتوسيع الكلمة مثل "حوقل" و"جوهر" ولكن هذه الزيادة لا دلالة لها، بعكس الزيادة التي في الاستئناف. فزيادة (تـ) في تدرج مثلاً، تفيد معنى المطابعة و(استـ) في استخرج يفيد الجعل ...

بـ - غرض معنوي، وهو محدد بزيادة حروف معينة حصرها العلماء في عشرة أحرف، إذ هي التي يشملها قولنا "اليوم تنساه أو وأتاه سليمان أو سأتمونيها أو السمان هويت" بالإضافة إلى تضييف بعض الحروف الأصلية للأبنية. وهذه الحروف أو القطعات هي التي استدل على زياتها، وهي تقع أولاً أو وسطاً أو آخرأ بحيث تكون سوابق أو أواسط (حشويات) أو لواحق. وبعض الصرفيون القدماء وحدوا بين الزوائد التي في الاستئناف والزوائد التي ترد في التصريف ولو يفصلوا بينها<sup>4</sup>. ولا يتدار إلى الكثريين أن مفهوم الزيادة شيء مهمٌ، أو مدخل مفتوح، يُتَصَرَّفُ في جميع أفعال اللغة بكيفية مطلقة، إذ أن ذلك مضبوط بقواعد ثابتة، وظواهر لغوية . قال الاستربادي: «وليس هذه الزيادات قياساً مُطَرداً، فليس لك أن تقول في ظرف أَظْرَفَ، وفي نَصَرَ أَنْصَرَ، ولهذا رُدَّ على الأخفش، في قياس أَطْنَأَ وَأَحْسَبَ وَأَخَالَ، على أَعْلَمَ وَأَرَى، وكذا لا تقول: نَصَرَ وَلَا دَخَلَ، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يُحَاجِ في كل باب إلى سماع اللفظ المُعَيَّنِ، وكذا استعماله في اللفظ المُعَيَّنِ».<sup>5</sup>

<sup>4</sup> ابن عصفور مثلاً لا يفصل بين "اللاصقة" التي في "تضرب" و"اضطراب" حيث يدرجها في مجال التصريف. الممتع في التصريف، ج 1، ص: 31. ص: 11.

<sup>5</sup> شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص: 84.

وتخضع الكلمة العربية عادة لنوعين من الزيادات: زيادة اشتقاقية أو محورية، وهي سিرورات تعمل بكيفية طبيعية على إبراز أشكال معجمية جديدة (الاشتقاق في معناه الخاص - العادي، الصغير)، وزيادة تصريفية أو نحوية وهي سিرورات تسم في الأفعال ل揆ولات الزمن والتطابق والعدد والجنس... والنوع الأول (الزيادة الاشتقاقية) هو الذي ستناقشه، وقد حصرناه في الفعل الرباعي المجرد والمزيد في (أربع صيغ) ...

## 2 - الأفعال المزيدة:

ما دام الموضوع المقترح في هذا الفصل يقتصر على الأفعال دون الأسماء، فلا بد من التعرض لمادة: (ف ع ل). فال فعل من حيث البناء الزمني ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر. هذه الأقسام تتباين من حيث المبني والمعنى مما جعل كل واحد يمتاز عن صاحبه بسمات خاصة.

أما من حيث المعنى فإن هذه الأقسام الثلاثية تختلف في دلالتها وفي هذا يقول تمام حسان: «أما من حيث الدلالة على الحدث فالأفعال تدل على الحدث دلالة تضمنية لأن الحدث جزء معناها، فهي تدل إلى جانبه على الحدث دلالة تضمنية مختلفة عن الأسماء التي تدل على مسمى، فالحدث هو كل معنى المصدر، ولكنه جزء من معنى الفعل، وكذلك يختلف الفعل بهذا عن الصفة التي تدل على موصوف بالحدث لا على الحدث نفسه».<sup>6</sup>

---

<sup>6</sup> اللغة العربية معناها وبناؤها، تمام حسان، دار الثقافة البيضاء، ص: 107.

فكما قسم النحاة الفعل من حيث الزمن، قسموه أيضاً من حيث البناء إلى مجرد ومزيد، فالمجرد كما جاء على لسان أهل الحكم هو: «ما لا يكون محلاً بجوهر ولا حالاً في جوهر آخر ولا مركباً منهما»<sup>7</sup>. فهو إذن الاسم أو الفعل الذي كانت جميع حروفه أصلية حيث لا يمكن الاستغناء عن حرف من حروفهما دون أن يختل المعنى.

وهكذا حدد النحاة الأصل (ف ع ل) الذي تأتي منه الصيغة ( فعل)، لترمز الفاء إلى الصامت الأول والعين إلى الصامت الثاني واللام إلى الصامت الثالث، وبعد أن يؤتى بهذا الأصل يضاف إليه ما تتميز به الصيغة، فإذا اقتصرت الإضافات على مجرد الحركات كانت الصيغة الناتجة مجردة، أما إذا شملت الإضافة التضعيف أو الإلصاقات (اللواصق) أو كليهما أو الحركات والتضعيف والإلصاقات، كانت الصيغة الناتجة مزيدة كما في صيغة أفعال مثلاً...

فالفعل المزيد إذن هو الذي يشتمل على بعض حروف الزيادة فوق أصوله التي لا يمكن الاستغناء عنها في بعض التصريفات دون أن يختل المعنى الأصلي للكلمة.

#### 4 الأفعال الرباعية: الأصل والتكونين بين الثلاثي والرباعي:

من ناحية تكوين الفعل الرباعي، فإن الآراء قد تعددت واختلفت، إلا أنه في الغالب هناك علاقة وطيدة لا يمكن إنكارها بالفعل الثلاثي، فهو تطور من الثلاثي نتيجة مجموعة من التعديلات والتبدلات التكيفية على أساس المخالفة والمماثلة... لكن هذه المسألة تعتبر من المسائل الخلافية التي انعكست في أمهات المعاجم العربية،

---

<sup>7</sup> كتاب التعريفات، علي محمد الجرجاني، مكتبة بيروت لبنان، ص: 213.

منها بالخصوص "تاج العروس" و"القاموس المحيط" و"لسان العرب". والمقارنة التي أنجزها الأستاذان عبد الصبور شاهين وعلي حلمي موسى بين محتوى معجم "لسان العرب" ومحفوظ "التاج"<sup>8</sup> وما كشفت عنه مقابلة القاموس الثلاثي في كل منها بالأخر، فإن هذه المقابلة قد أسفرت عن جملة من النتائج أبرزها ما أضافه التاج من زيادات توفرت له من مصادره الكثيرة. ولبعض هذه النتائج دلالة خاصة في وصف كلا القاموسين، يحسن أن نقدمها كما يلي:

أولاً: التاج يتخذ موقفا محددا في مسألة ثلاثة الجذر أو رباعيته، وقد جاءت أمثلة كثيرة تؤكد صواب موقف التاج من تقدير الأصل والزيادة في بنية الكلمة. ولعل من أمارات الأصلية في هذا التقدير أن يكون الحرف بحيث لا يرد سقوطه من الكلمة في كل ما سمع من استعمالاته، ولذلك يعتبر التاج الكلمات الآتية جذورا رباعية:

(رهيا - تياب - خنثب - شأبب - قيقب - نيرب - مشلز - مأدب - دغمس - ضغبس - كوسق - درول - ابدج - فهقع - حيعل - حيهل).

ومما لاحظه الأستاذ عبد الصبور شاهين في تعليمه لأصلية بعض الحروف، أن الياء أصلية في (حيعل، وحIEEEل) لأن كلا الفعلين منحوت من تعبير معين، فلا يمكن اعتبار شيء من أحرفه زائدا، وهو أصل في أجزاء تعبيره. وكذلك الحال في مثل (مشلز) لأنها نحت من (مشمش ولوز)، فلا شيء من أحرفها بزائد.

---

<sup>8</sup> دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس "باستخدام الكمبيوتر"، عبد الصبور شاهين وعلى حلمي موسى، مطبوعات جامعة الكويت، مطبع دار السياسة، ص: 61.

ولكلمتين (موسج وأيدج) هما معرب (كوسج وأيدوج)، فلا يقال في أحلفهما بالزيادة، وكذلك النون في (خنثب) أصلية، لأنها ثنائية، وتزاد إلا بثبت<sup>9</sup>. والياء في (رهيا، وتياب، وقيقب، ونيرب) هي أصل في رباعي البنية، لأن أحداً لم يرو استعمالاً ثلاثة مطلقاً، طبقاً لرواية المعجمين، ولأن الياء في (نيرب) فاصلة بين النون والراء، ضرورة أنها لا تتواлиان في الكلمة العربية، فهي لازمة في موضعها، واللازم أصل.

وكذلك يمكن القول في بقية الكلمات، فهي لم يرد استعمالها إلا رباعياً على كل وجه من وجوهها.

أما (السان العربي) فقد أشار لهذه الكلمات بتكوينات ثلاثة في كل مادة هكذا: (رها - نأب - ختب - شأب - ققب - نرب - شلز - مبد - دغس - ضغس - كسق - درل - بدرج - قفع - حعل - حهل). وقد عقب على هذا، الأستاذ شاهين بقوله: "يبدو أن ابن منظور كان مولعاً بتلخيص مادة الكلمة العربية في بناء ثلاثي، يعين على استقامة المعجمة، بصرف النظر عن صواب التجريد أو خطئه، ولذلك رأينا أنه يقوم بهذا التجريد، حتى مع نصه على أن المذوف أصلي، ومن ذلك أنه مثلاً في (ختب) روي عن الأزهرى وابن سيده قولهما بأن النون في (خنثب) أصلية، ولم يرد من هذا الجذر غير هذه الصورة"<sup>10</sup>. ويتجلى هذا المسلك عند ابن منظور في طائفة أخرى من الأفعال جاء منها مضاعف رباعي، ولم يرد له مضاعف ثلاثي، فهو يضعها تحت عنوان هذا المضاعف غير الوارد أصلاً في استعمال اللغة، ومن بين ما يذكره مثلاً من هذا النوع:

<sup>9</sup> دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس، ص: 62.

<sup>10</sup> دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس، ص: 62.

(مذ - زعع - صمع - ثغع - دغع ...)، مع أنه لم يرد أي استعمال لأي جذر منها في هذه الصورة الثلاثية، بل كلها تستعمل رباعية: (مذمذ - زعزع - صعصع - ثغثغ - ددغ).<sup>11</sup>

وقد جاء التاج بها جميعاً رباعية البناء، ملتزماً بمنهج الصرفيين، الذي يفصل بين مجرد الثلاثي ومفرد الرباعي في هذا النوع من الأفعال، ولنا عودة إلى هذه المسألة في دراسة تعارض الصيغ بين مضعنف الثلاثي ومضعنف الرباعي.

**ثانياً:** قد يذكر اللسان جذراً معيناً، ثم نجده يصوبه في التعريف، فيأتي التاج بالجذر مصوباً، ففي مثل (زرأ) يقرر اللسان أن الصحيح فيه ترك الهمزة: (زرى)، فيذكر التاج (زرى) ويتجنب (زرأ). وقد يتولى التاج تصويب بناء الجذر على غير ما روى اللسان، فكلمة (أمرب) يذكر اللسان لها جذراً (مرب)، والصواب: (أرب) كما في التاج. و(جيـز - خـيـض - ليـح - نـيـف - سـيـم) هي في الأصل واوية، فصوابها كما رواها التاج:

(جوز - خوض - لوح - نوف - سوم)، وقد جاءت صورها اليائبة بسبب الإعلال.

---

<sup>11</sup> دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس، ص: 63.

## 2. الفعل الرباعي وحروف الزيادة غير التقليدية

تتلخص فكرة حروف الزيادة غير التقليدية في إمكان القول بزيادة أي حرف على الأصول الثلاثية للكلمات العربية. وعدم الاقتصار على مجموعة "أصولها" التقليدية. ومن ثم جاءت التسمية "غير التقليدية".

وقد انبثقت هذه الفكرة من ملاحظة مواد معجمية كثيرة رباعية الأصول يمكن ردها بسهولة إلى أصولها الثلاثية بعد إخراج الحرف الذي يرى البحث زيادته. كما اعتمدت الفكرة على تصريح بعض اللغويين القدماء بزيادة بعض هذه الأحرف في بعض المواد الرباعية، وعلى رأسهم أبو الحسن بن فارس الذي صرّح بزيادة حرف كثيرة في مواد رباعية كثيرة في معجمه "المقايس".

وقد اعتمد الدكتور محمد حماد<sup>12</sup> في بحث له للمجمع اللغوي بالقاهرة عدة أسس منها:

1- أنه ليس هناك مسوغ صوتي محض لاختصاص مجموعة "أصولها" بالزيادة منها. إذ تشير "المكونات الصغرى" للكلمات إلى أنه لا فرق بين جميع الصوامت في بناء أصول الكلمات العربية.

---

<sup>12</sup> فكرة حروف الزيادة غير التقليدية أعاد طرحها خبير المجمع اللغوي بالقاهرة الدكتور محمد حماد على مجلس المجمع المنعقد في 3 ذي الحجة سنة 1321هـ الموافق 62 من فبراير سنة 2001م فوافق المجلس على عرضها على المؤتمر. انظر أعمال لجنة اللهجات والبحوث اللغوية للعرض على مؤتمر المجمع.

- 2- ليست أحرف "سالتمونيها" في الزيادة سواء من حيث قياسيتها و مواضع زيادتها. والمعاني التي تقييداً الزيادة والسلوك اللغوي لهذه الزيادات في الاشتقاء والتصريف كما هو معروف.
- 3- وجود مثالين رباعيين فأكثر يتفقان في المعنى ويرجعان إلى أصل ثلاثي واحد. مع تنوّع الحرف الزائد أو اختلاف موضعه، مثل (در ق ع) و(دن ق ع) و(د هـ ق ع) و(د ب ق ع) التي تشارك كلها في الدلالة على "الجوع الشديد" من الثلاثي (دق ع).
- 4- إشارة التفسير المعجمي إلى الأصل الثلاثي.
- 5- نصّ كثير من اللغويين القدماء وبعض المحدثين على زيادة بعض هذه الأحرف غير التقليدية.
- ويمكن توضيح هذه الفكرة بتقديم الخطوط العريضة للتحليل اللغوي للمادة التي أتيحت للكتور محمد حماد التقاطها من معجم "لسان العرب". وكان منطلق التحليل ملاحظة القرابة اللفظية والدلالية بين المادة الثلاثية والمادة الرباعية حيث لا تفترقان إلاّ في حرف واحد يفترض البحث كونه زائداً، ولا تفترقان كثيراً في الدلالة المعجمية. ومن هنا اتجه التحليل إلى الجانبين اللفظي والدلالي:
- أولاً: تحليل الجانب اللفظي:**
- انتهى هذا الجانب من التحليل إلى ملاحظات عديدة ومهمة في توضيح العلاقة اللفظية بين الثلاثي والرباعي وبيان الحرف الزائد. وأهم هذه الملاحظات هي:

1. زيدت هذه الحروف غير التقليدية في المواد الثلاثية التي قبلت زيادة فأكثر من حرف "سألتمونيها". وهذا مؤشر يفيد في بناء كلمات جديدة. وهو مؤشر إلى المواد المنتجة التي يمكن استثمارها. وأخيراً يفيد في الاطمئنان إلى صحة الفكرة ومدى قبولها.
2. زيدت الحروف كلها وسطاً بين الفاء والعين، أو بين العين واللام<sup>13</sup>. وزيد بعضها قبل الفاء، وبعضها الآخر بعد اللام من الأصل الثلاثي.
3. كثرت زيادة بعض الحروف بصورة أوضح من غيرها، فقد بلغت زيادة الراء (115) مرة، وزيادة الباء (63)، وزيادة العين (41) مقارنة بالقلة الواضحة لزيادة بعض الحروف الأخرى. فقد زيدت الصاد مرتين فقط. ومن هنا يمكن أن نفيد من هذه الظاهرة، أي زيادة الأحرف غير التقليدية في إمكان توليد كلمات أو مصطلحات جديدة يضطر إليها الباحث في مجالات العلوم والفنون المختلفة اعتماداً على وجود ما يمكن تسميته الجذور المنتجة اشتتاقياً.
4. يمكن تقسيم المادة المجموعة وفق طبيعة الحرف الزائد وموضع زيادته وكيفية الزيادة وعلاقة المجرد بالمزيد إلى ما يلي:

  - أ - زيادة حرف واحد في موضع واحد من جذر ثلاثي واحد، مثل: الراء:

    - (هـ زـ قـ) : رجل هرق ومهراق: ضحاك. خيف. غير رزين.
    - (هـ زـ رـ قـ) : الهرقة من أسوأ الضحاك.

<sup>13</sup> هكذا حدد النحاة الأصل (ف ع ل) الذي تأتي منه الصيغة ( فعل)، لنترمز الفاء إلى الصامت الأول والعين إلى الصامت الثاني واللام إلى الصامت الثالث، وبعد أن يوتي بهذا الأصل يضاف إليه ما تتميز به الصيغة، فإذا اقتصرت الإضافات على مجرد الحركات كانت الصيغة الناتجة مجردة، أما إذا شملت الإضافة التضييف أو الإلصاقات (اللواسق) أو كليهما أو الحركات والتضييف والإلصاقات، كانت الصيغة الناتجة مزيدة كما في صيغة افتال مثلاً...

غطّت أمثلة هذا القسم ما يقارب نصف المادة التي أمكن العثور عليها. وتکاد هذه الظاهرة تصل إلى درجة الإضطرار. ومن ثم يمكن الإفاده منها في توليد ما يجد من ألفاظ ومصطلحات.

بـ- زيادة حرف واحد على أصل ثلاثي واحد مع اتفاق المعنى واختلف أحد الأصول بطريقة تجعله مع الحرف الذي اختلف عنه من باب الإبدال اللغوي<sup>14</sup>،

مثل:

(ذر ع ف) و(در ع ف): اذْرَعْتَ الْبَدْلَ وَدَرْعَتَ سِالِدَالَ وَالذَّالَ - كلاماً مضت على وجهها.

<sup>14</sup> **الإبدال اللغوي**: الإبدال لغة: رفع الشيء ووضع غيره في مكانه. والإبدال اللغوي أو الاشتغال الكبير (ويسمى أيضاً: البديل والمبدل منه، والقلب والمقلوب، والمحول، والمضارعة، والتعاقب، والنظائر) هو ظاهرة لغوية صوتية دلالية تعني إقامة حرف مكان حرف مع البقاء على سائر حروف الكلمة، وبذلك قد تشتراك الكلماتان بحروفين أو أكثر، ويبدل حرف منها بحرف آخر يتقاربان مثرياً أو في المخرج والصفة معاً نحو «قضب وقضم، وقطع وقطم» فقد اشترك الزوج الأول بحروفين منهاما القاف والصاد، واختلف بالباء والميم، أحدهما مبدل من الآخر، وكلاهما من مخرج واحد، أي هما حرفان شفهيان. وأما الزوج الثاني فقد اشتركت لفظاته أو صوراته بحروفين منهاما القاف والطاء، واختلف بالعين والميم، غير أن العين ملقية، والميم شفهية. ويرى النحاة أن هذا الإبدال قد يقع في كل حروف الإبدال وإن قصره بعضهم على تسعة أحرف في الإطراد، أو جعلوه في التي عشر حرفًا، أو أربعة عشر، أو اثنين وعشرين حرفًا. ومن المرجح أن أول من سعى هذه الظاهرة اللغوية «إبدالاً» عبد الملك بن قريب الأصمسي (ت 216هـ)، وعرض لها الزجاجي (ت 337هـ) فقال «يقال لهذه الحروف (يعني الكلمات): الإبدال والمعاقبة والنظائر، منها ما يجوز بعضه مكان حرف واثنين وثلاثة، وليس كل الحروف كذلك». وثمة شواهد شبيهة بالإبدال ليست منه في شيء أيضاً، إنما هي وليدة أمراض النطق والكلام كاللغة والغمضة والحبسة والتناثة والفالفة، أو وليدة التصحييف الناجم عن سوء السمع أو عن إغفال الإعجم. وأشهر من صنف في هذه الظاهرة من المحثتين أحمد فارس الشبياق، وكتابه: «سر الليل في القلب والإبدال»، وربحي كمال، وكتابه: «الإبدال في ضوء اللغات السامية».

وقد يفيد هذا التحليل في الحصول إلى الأصل والفرع في كثير من المواد الرباعية التي وقع فيها الإدال لغوي، بعد ردها إلى أصولها الثلاثية. فالرابعيان السابقين مزيدان من (ذرف): لعدم وجود (درف). فالدال أصل والدال فرع ومبدل منه. ويستنتج أن التحليل السابق يفيد في إخراج أمثلة رباعية يوهم عرضها في المعجم أنها من الإدال اللغوي، وهي ليست منه في رأيه، كما في نحو: (اقذر) و(اقذر) و(اقذعر) التي تعود إلى أصول ثلاثة متقاربة المعنى والحراف. زيد في كل أصل منها حرف الراء.

ج- زيادة حرف في موضعين مختلفين من جذر ثلاثي واحد، فتنشأ صورتان رباعيتان، ويضم هذا القسم ثلاثة أضرب نذكرها كما يلي:

**الضرب الأول:** ضرب يختلف فيه المعنى بين الصورتين الرباعيتين مع عدم اختلاف ترتيب الأحرف الأصول. ويعود اختلاف المعنى في الرباعي إلى تعدد دلالة الأصل الثلاثي نفسه، ومن ثم تأخذ كل صورة رباعية معنى من المعنيين، مثل:

(ب خ ن ق): المُخنق من الخيل الذي أخذت غرته ... إلى أصول أذنه.  
 (خ ن ب ق): الخنوق: البخيل الضيق.

يمكن رد (ب خ ن ق) و(خ ن ب ق) إلى أصل ثلاثي واحد هو (خ ن ق) بزيادة الباء فيهما. كما يمكن رد الدلالتين في الرباعي إلى وجودهما في الثلاثي نفسه. إذ تعود الدلالة الأولى إلى (المُخنق من الخيل الذي أخذت غرته احبيه إلى أصول أذنه). وتعود الدلالة الثانية إلى (المُخنق الضيق).

وقد يعود اختلاف المعنى إلى اتساع دلالة الثلاثي وعموميته بحيث يسمح بالتفريع والتشقيق، مثل:

(ر ث ع ن) : ارثعن المطر كثر ... المرثعن<sup>15</sup> من المطر: المسترسل السائل.

(ر ع ث ن) : الرعنة: الثالثة. والثالثة تُتَّخذ من جُفَّ الطلعَة فِي شرب منها.

وقد أمكن رد هاتين الدلالتين إلى دلالة الثلاثي (ر ث ن)<sup>16</sup> التي تدور حول الماء.  
مصدره وآلها شربه.

ويستنتج أيضاً أن هذا التحليل الخاص بالجانب اللفظي يفيد في تصحيح الفكرة السائدة عن بعض المواد الرباعية التي كنا لا نشعر بالقرايبة الدلالية بينها، وهي في الواقع مزيدة تعود إلى أصل ثلاثي واحد، كما يفيد أيضاً في اختصار المدخل المعجمية وفي فتح الباب أمام أنواع جديدة من التوليد لإنماض كلمات جديدة.

**الضرب الثاني:** زيد عليه حرف واحد في موضعين مختلفين دون تغيير في المعنى ولا في ترتيب الأصول الثلاثية، مثل:

(ع ش ن ط) و(ع ن ش ط): العشنط : الطويل من الرجال مثل المنشط...

**الضرب الثالث:** زيد عليه حرف في موضعين مختلفين مع التغيير في ترتيب أحد الأصول الثلاثة دون تغيير في المعنى. مثل:

(ب ح ر ت) و(ح ب ر ت) كذبٌ حبريتٌ وبحريتٌ أي خالصٌ مجرداً لا يسْتره شيء. يعود الرباعيان إلى الثلاثي (ب ح ت) بزيادة الراء وتقديم الحاء في المثال الثاني. وقد أفاد هذا التحليل الأستاذ محمد حماد في الاهتداء إلى الصورة الأصلية والمقلوبة عنها من أمثلة كثيرة للقلب المكاني<sup>17</sup> تصل إلى (ثماني وثلاثين) مادة

<sup>15</sup> قال ذو الرمة: كأنه بعد رياح تدهمه \*\*\* ومرئيات الدجون تتمه

<sup>16</sup> الرثان قطار المطر يفصل بينهما سكون

<sup>17</sup> القلب المكاني: هو تغيير في ترتيب حروف الكلمة المفردة عن الصيغة المعروفة لها بواسطة تقديم بعض الحروف وتأخير بعضها الآخر. ويظهر هذا التغيير في الميزان الصرفى، ووسائل معرفته :

رباعية. "كنا لا ندري فيها الأصل والمقلوب عنه كما أفادنا في تقليل عدد المداخل المعيبة".

### **ثانياً: التحليل الدلالي:**

يتجه التحليل في هذا الجانب إلى ما يتصل بالمعنى المعجمي الذي تفيده الكلمة وذلك للكشف عن طبيعة العلاقة الدلالية بين الثلاثي والرباعي. وقد أظهر التحليل نوعين من العلاقة يمكن تسمية الأول منهما العلاقات البسيطة والثاني العلاقات المركبة. وتتضح العلاقات البسيطة فيما يلي:

1- اتحاد الدلالة بين الثلاثي والرابعى اتحاداً تماماً. مثل: (ق شر) و(ق ب ش)  
ر). أو اتحاداً غير تام. مثل: (ك ش م)أنفه قطعه باستئصال، و(ك ش م ر):أنفه  
كسر ٥.

2- تضييق الدلالة: وله تفرعات كثيرة تظهر جوانب من التضييق. مثل تخصيص الحدث بفرد معين. مثل: (خ ر ق)  $\leftrightarrow$  (خ رب ق). وتخصيص الحدث بمكان معين مثل:

أ- عدم إعلال ما يجب إعلاه ، مثل الفعل: أيس فانه بهذا الضبط يخضع للقاعدة الإلعاالية القائلة: إذا تحرك الواو أو الباء وانفتح ما قبلها قلبتا ألفا، فكان ينبغي أن يكون الفعل معلولاً كالتالي: أاس: آس. لكنه لم يعل، فارشدنا ذلك أنه مقووب عن الفعل "يئس" الذي لا يخضع لقواعد الإعلال.

بـ- منع الكلمة من الصرف مع عدم وجود مانع من الموضع المعروفة، مثل كلمة /أشياء/ التي وردت في القرآن الكريم ممنوعة من الصرف على الرغم من صرف نظيرتها "أسماء". فدل ذلك على أنها مقوية الجمع الحقيقي " شيئاً " فلعله، إذ تم تقديم اليماء على الفاء فصارت الكلمة: أشياء ، والوزن: لففاء.

ج- الاستعمال في حالة وجود جذرين لها نفس المعنى الذي يجعل لأحدهما تصريفات كثيرة والأخرى لا تصريفات لها، مثل: ناء بمعنى بَعْدٌ، ونائِي بذات المعنى. يدلنا الاستعمال على تصريفات "نائِي" ، إذ يأتي منها: النائي، وبنائي، وناناء، ومنئي عنه، وهذا يدلنا على أن الأصل هو "نائِي" ، وأن "ناء" مقلوبها، وزعنها: فلعل

(خ م د) (خ ر م د) (أقام في منزله ، أطرق ساكنا). والانتقال من الدلالة على عموم الذوات إلى الدلالة على بعض أفرادها. مثل: (خ ب ج) ↔ (خ ب ج ر). والاقتصار على الدلالة المحسوسة فقط مثل: (ش ع ر) ↔ (ق ش ع ر) ... الخ.

3\_ توسيع الدلالة. مثل: (ب هـ ر) ↔ (ب هـ ز ر).

4\_ انتقال الدلالة. مثل: (هـ د ل) : (الغلام إذا صوت) ↔ (هـ ر د ل): (في الحديث: أقبلت نهردِلُ أي تسترخي في مشيه).

5\_ انحطاط الدلالة. مثل: (ت ر ب): (التَّرَابُ وَالتَّرْبُ وَالتَّرْبَاءِ) ↔ (ت خ ر ب): (ناقة تخرِبُوتْ: خيارٌ فارهة، قال ابن سيدة: إنما قُضيَ على الناء الأولى أنها أصل لأنها لا تُراد أولاً إلا بثبات).

وهنالك علاقات أخرى تم الكشف عنها. منها النتيجة، والسببية، واللازم، والبالغة، والتضاد، والمشابهة، والصيغة، والنسبة، والمكانية، والآلية...

أما العلاقات المركبة فنماذجها قليلة مقارنة بما سبق. وكل نموذج يجمع علاقتين سابقتين فأكثر في المثال الواحد. وقد استطاع الدكتور محمد جماد الكشف عن حوالي إحدى عشرة علاقة مركبة وهي معروضة بالتفصيل في أصل البحث وملحنه.

ويلاحظ أن العلاقات السابقة تتنمي كلها إلى المجال المعجمي، أي تخص الصرف الذي يخدم المعجم وليس الصرف الذي يخدم النحو. ولعل هذا سبب في انتصار النحاة والصرفيين عن دراسة هذا النوع من الزيادة.

ويستتتج من هذا البحث ومن التحليل السابق للأمثلة المذكورة إلى عدّة نتائج هامة، نلخص منها ما يلي:

- أنه فتح الباب أمام نوع جديد من الزيادة يعطينا مفردات جديدة وفق خصائص العربية. ولا بنبو عن سمتها في الاشتراق.
- إخراج الأمثلة الرباعية التي يوهم عرضها في المعجم أنها من الترادف أو من القلب المكاني أو من الإبدال اللغوي.
- الحصول على الصورة الأصلية لبعض أمثلة القلب المكاني والإبدال ...
- تقليل عدد المداخل المعجمية بنسبة "العشر" في "لسان العرب" حسب الإحصاء الذي قام به الدكتور حماد. وإظهار كثير من العلاقات اللفظية والدلالية بين مشتقات المادة الواحدة والربط بين الزيادات التقليدية وغير التقليدية في صوغ المفردات الجديدة.
- تصحيح بعض الأخطاء في المعجم العربي مما لم يصح من قبل ولم يستدرك عليه ...
- تصحيح ردّ الكلمة إلى أصلها الاشتراقي كما في (ب خ ن ق)<sup>18</sup> التي تعود إلى (خ ن ق) وليس إلى (ب خ ق).
- تصحيح الشرح المعجمي لدلالة الكلمة ما مثل (هـ ذ خ ر) التي فسرها بعضهم بأنها تعني التبخّر أو القيام بأمر البيت، والمعنى الصحيح المقبول هو الإكثار من الكلام، مأخذـ من (الهـزـ: الكلام الذي لا يعبأ به).

<sup>18</sup> **الخنق** البُرْفع الصغير يُعشى العُنق والصدر، والبُرْئُس الصغير يسمى بُخْنقاً – وخفق: الخنق مصدر قولك وخفقه خنقاً وخنقاً فهو مخنوق.

- تصحيح التصحيف في رواية الشرح المعجمي لكلمة ما، مثل (در دم)  
معنى الناقة المُسَنَّة، وال الصحيح أنها الناقة الحسنة المشية لأنها مأخوذة من  
(الدروم: الناقة الحسنة المشية) .

- تخليص بعض كتب الصرف مما فيها - في باب الزيادة - من الاضطراب الذي  
يبدو في الصور الآتية:

\* تحكيمهم أدلة الزيادة في المطعون زيا遁ه من "سألتمونيها" فقط، وكان المتوقع  
أنـ

التحكيم يسري على كل الصرف.

\* إصرارهم على رفض الزيادة من خارج "سألتمونيها" دفعهم إلى التكلف في  
المادة

التي أخرجوها. (انظر الخصائص لابن جني ج 2/44-55 في الفصل الذي  
جهد فيه

لإثبات أن (دمث) و(دمثر)... الخ أصلان لا محالة على الرغم من وضوح  
الاشتقاق

و الزيادة. وتابعه في ذلك معظم الصرفين (انظر: الممنع في التصريف لابن  
عصفور

ج 1 / 215-246.)

\* إصرارهم على جعل اللام والهاء من حروف الزيادة على الرغم من أنهما لا  
يحفظان

إلا في كلمات، في حين أنهم تركوا زيادة الراء مثلاً في أمثلة كثيرة قد ترقى إلى الاطراد.

#### ٤. ١. ٢. تعدد الآراء في تكوين الرباعي:

قد تعددت الآراء والتحليلات في موضوع تكوين الرباعي قديماً وحديثاً، ويمكن تلخيص أشهرها في ما يلي:

- تكرير الحرف الأول بعد الحرف الثاني، نحو: طَرْطَبَ الذي يقارن مع طَرِبَ وهو قليل الاستعمال في العربية الفصحى.
- انتقال من همزة أَفْعَلَ إلى عَفْعَلَ بزيادة العين نحو: عَبَهَلَ الذي يقابل أَبَهَلَ، وعَثَبَ الذي يقابل ثَلَبَ، وعَصَفَرَ بأشقرَ ...
- عن طريق مخالفة صيغة التضييف (فَعَلَ): ويتعلق الأمر بالخصوص بالحروف الذلقة (الذولقية)<sup>١٩</sup> حيث يتم الانتقال من الراء إلى اللام أو النون، لكن الراء أكثر استعمالاً، فتصبح فَعَلَ بإضافة الراء إليها:

أ - فَرْعَلَ > فَعَلَ:<sup>٢٠</sup>

- خَرْمَشَ خَمَشَ (معنى الجرح، والإفساد والتشويش).

<sup>١٩</sup> الحروف الذلقة وهي الأصوات التي تسمى بالذلقة أو (الذولقية) عند اللغويين القدماء نسبة إلى ذلق اللسان وهي: ( / ر ، / ن ، / م ، / ل ) ، لأنها أصوات متوسطة بين الشدة والرخاؤة، وأهم ما تتميز به هو أنها أوضح الأصوات في السمع ، وقررها من خلال ملاحظتهم لبعض خصائص البنية، في الكلمة العربية، أن أخفّ الحروف حروف الذلقة، فذكروا أن الرباعي والخمسي لا يخلو من هذه الحروف، أي أن كل ما جاءه مثال خماسي أو رباعي بغير حرف أو حرفين من حروف الذلقة فإنه بيس من كلام العرب، مثل: (عَسْج) و (خَطَّاج) و نحو ذلك. انظر المعرب للجواليقي، تحقيق أحمد شاكر، 1361، ص: 11 وما بعدها.

<sup>٢٠</sup> الرمز: > يعني يحتوي .

- قرْفَصَ > فَقَصَ.
- فَرْقَعَ > فَقَعَ. (تشدق وجاء بكلام لا معنى له)
- قَرْصَعَ > قَصَعَ. (فلانا: قمعه وصغره وحقره)
- قَرْطَبَ > قَطَبَ. (يقال قطب بين عينيه، وما بين عينيه وقطب وجهه) و (قرطبه: صرעה على قفاه)
- قَرْمَشَ > قَمَشَ (وكلاهما بمعنى جمع - جمعه من ها هنا وها هنا).
- قَرْمَطَ > قَمَطَ (شدّه برباط) و (قرمط في المشي - قارب ما بين قدميه..).
- قَرْبَضَ > قَبَضَ (الشيء جمعه في قبضته، جمعه وطواه) و (قربيض): القرنبضة: القصيرة).
- ب - فَلْعَلَ > فَعَلَ:
- بَلْطَحَ > تَبَطَحَ (ضربه حتى بلطحه. وبلطح استلقى على الأرض)
- ج - فَنْعَلَ > فَعَلَ:
- جَنْدَلَ (تصارع) > جَدَلَ (صرעה)
- بزيادة الواو أو الياء بعد فاء الفعل: فَعَلَ — فَوْعَلَ / فَيْعَلَ<sup>21</sup>:
- دَقَلَ ← دَوْقَلَ
- شَقَلَ ← شَوْقَلَ
- دَمَلَ ← دَوْمَلَ (والاثنان يستعملان مع بین).
- نَسَبَ إِلَى ← نَيْسَبَ (بين)

<sup>21</sup> يرى هنري فلايش أن فوعل ربما يكون نتيجة تعرض "لاصطدام صوتي" (accident phonétique) وقد مثل لذلك بأمثلة منها: طُوطَرْ وطُرْنَطَرْ، قَلْقَلْ وقوقل.. انظر: Traité de Philologie Arabe, vol,II, p.432

● أفعال بالتضعيف أو بالباء: ويؤديان نفس المعنى:

- هَلَّ ← هَيْلَ (بمعنى قال: لَا إِلَهَ إِلَّا الله).

- فَهَرَ ← فَيْهَرَ.

- تَفَلَّقَ ← تَفَيْقَ.

- تَفَقَّهَ ← تَفَيقَةً (تفيقه في الكلام وتفقه أي توسيع فيه وتنطع).

● زيادة الواو بعد العين : فَعُولَ، ويتعلق الأمر ب فعلين هما: جَهُورَ وَهَرْولَ.

● أفعال رباعية بمعنى الاسمية (*les verbes dénominatifs*)<sup>22</sup>, أي أن

معناها يرتبط بالمصدر نظرا لغياب الفعل المجرد، نحو: عَصْفَرَ، سَرْعَفَ (من السُّرْعُوفَ)، سَرْهَفَ، بَلْعَمَ (من بَلْعُمْ)، قَرْزَمَ (من قَرْزَامَ)، رَعْبَلَ الثُّوبَ (من رَعَابِيلُ أو رُعْبُولَة)، ضَرْزَمَ (من ضَرْزِيمَ وهو نوع الأفاعي)، حَوْصَلَ (حَوْصَلَ)، حَوْمَلَ (حَوْمَلَ)، صَوْقَعَ (صَوْقَعَةً)، جَوْرَبَ (جَوْرَبَ)، كَوْكَبَ (كَوْكَبَ)، شَيْطَنَ (شَيْطَانٌ)...

● أفعال لاختصار المركب، نحو:

- بَسْمَلَ مِنْ (قول: بِاسْمِ اللَّهِ).

- جَعْفَدَ مِنْ (قول: جَعَلْتَ فَدَاكَ).

- حَسْبَلَ مِنْ (قول: حَسْنَيَ اللَّهُ).

- حَمْذَلَ مِنْ (قول: الْحَمْذَلَ اللَّهُ).

- دَمْعَرَ مِنْ (قول: أَدَمَ اللَّهُ عَزَّكَ).

<sup>22</sup> الأفعال الاسمية تقابل ما يسمى في الغرب بـ (*les verbes dénominatifs*), للتوسيع

انظر هنري فلايش في: Traité de Philologie Arabe, p.436-437.

- سَبَحَلَ من (قول: سُبْحَانَ اللَّهِ).
  - سَمِعَلَ من (قول: سَلَامٌ عَلَيْكَ).
  - طَلَبَقَ من (قول: أَطَالَ اللَّهُ بَقَاكَ).
  - مَشَّالَ من (قول: مَا شَاءَ اللَّهُ).
  - حَوَقَلَ وَحَوَتَقَ من (قول: لَا حُولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).
  - حَيَّلَ من (قول: حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ).
- أفعال بإضافة الهاء في الموضع الثاني:
- دَهْرَجَ (مشى بسرعة) من دَرَجَ (بمعنى مشى وتقدم).
  - قَهْبَلَ (المشي بطريقة ما) من أَفْبَلَ .
  - بَهْصَلَ (ذكره ابن دريد بمعنى إزالة الثوب عن أحد) من بَصَلَ من البَصَلِ (جرده من ثيابه).

● أفعال بإضافة العين في الموضع الثاني:

- بَثَقَ ← بَعْنَقَ تَبَعْنَقَ الماءِ.
- ثَعْجَرَ الدَّمُ وَمِنْهُ اتَّثَجَ الرُّجْرُ وَانْفَجَرَ إِذَا سَالَ مَا فِيهِ. وَاتَّثَجَ لُغَةً فِي انْفَجَرَ (بإبدال الفاء ثاء).
- صَفَرَ<sup>23</sup> ← صَعْفَرَ (اصنعتَ الحُمُرُ إذا ابْدَعَرْتَ فَنَفَرَتْ وَتَفَرَّقَتْ وَأَسْرَعَتْ فَرَارًا. وإنما صَعْفَرَهَا الخوفُ).

<sup>23</sup> لقد ربط هنري فلايش بين صَفَرَ المجرد وبين صَعْفَرَتَ الحُمُر، لأن صاحب اللسان ذكر: صَفَرَ بالجمل وصَفَرَ دَعَاهُ إلى الماء. انظر اللسان ج/6، ص:128 والإحالة لهنري فلايش في : Traité de Philologie Arabe, p.441

- قَضَبٌ وَقَضَبٌ ← قَعْضَبٌ.

● بإضافة العين في الموضع الثالث:

- خَبِيلٌ عَقْلَه ← خَبْنَعلٌ.

- خَرَلٌ (في المشي) ← خَرْعَلٌ (ومنه ناقة بها خَرْعَالٌ أي بها ظُلْعٌ).

● بإضافة اللام في الموضع الرابع:

- شَمَعٌ ← شَمْعَلٌ.

- جَرَفٌ ← جَرْكَلٌ وَجَرْمَلٌ بِإِدَالِ الْفَاءِ ثَاءًا. وَهُما بِنَفْسِ الْمَعْنَى: التُّرَابُ سَفَاهٌ.

● أفعال بزيادة الميم في الموضع الرابع:

- جَحَلَهْ جَحَلًا أي صَرَعَه ← جَحَلَمْ (صَرَعَه).

- حَصَرَ ← حَصْرَمْ (فلان: بخل وحرثم الوعاء: ملأه حتى ضاق)

- حَضَرَ الْأَذْنَ ← حَضْرَمْ الْأَذْنَ (بمعنى قطع).

- طَحَرَ ← طَرْحَمَ الْحِبْلَ.

- لَهِيجَ ← تَلْهَجَمَ (الْحِبْلَ).

- هَذَرَ ← هَذْرَمَ.

● بإضافة الراء أو السين في الموضع الرابع:

- شَمَخَ ← شَمْخَرٌ.

- خَلَبَ ← خَلْبَسٌ (بمعنى خذع).

- جَرَفَ ← جَرْقَسَهْ أي صَرَعَه.

ويتضح مما سبق، أن الفعل الرباعي يتكون من الفعل الثلاثي بزيادة أو إضافة بعض الحروف والتي يمكن حصرها كما يلي:

- في الموقع الأول (فاء الكلمة) تضاف الحروف: الباء، الدال، الهاء، الميم، النون، التاء، والزاي. كما تدرج: اللام، الميم، النون، الراء، الباء، الحاء، الهاء، العين، والثاء.
- في الموقعين الثاني والثالث تضاف الواو أو الياء نحو فَوْعَلَ وفَغُولَ..
- في الموقع الرابع تضاف الحروف: الباء، الدال، اللام، الميم، النون، الراء، السن، والثاء.

4. 1. 3. تعارض الصيغ بين مضعنف الثلاثي ومضاعف الرباعي؟  
 إن مما شدّ انتباها خالل عملية الجرد للجذور الرباعية<sup>24</sup>، علاقة المضعنف الثلاثي بالمضاعف الرباعي وعلاقة ذلك بتقوين هذا الأخير، وربما كان السبب ما يجده الناطق لهما، والمتأمل لتقوينهما من سهولة، تكاد تكون تلقائية، فما ينطق المرء بأحدهما إلا ويتخيل صورة الآخر من نفس حروفه، سواء كان موجوداً في المعجم فعلاً، أم لا.

ونذكر هنا أننا أشرنا سابقاً إلى أننا نعني بالمضعنف: ما يكون عينه ولا مه من جنس واحد من الثلاثي، مثل: شَقَّ وَمَدَ وَشَدَ.. ونعني بالمضاعف: ما يكون فاءه

<sup>24</sup> انظر: نور الدين الشمالي: "أبنية الأفعال: دراسة صرفية مع إنجاز مجمع ثانوي ألي"، الفصل الرابع "بناء قاعدة للمعطيات والعملية الإحصائية" / القسم الأول: أطروحة دكتوراه الدولة في اللسانيات، جامعة عبد المالك السعدي - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان - 2001.

ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر من الرباعي، مثل:  
جرجر، وزلزل، ووسوس، وسلسل...

وقد اعتبر الصرفيون كلا من الفعلين في بابه مجردا، أي: أنه جذر مستقل عن نظيره من مادته، وعلى هذا الأساس عاملناهما، حرصا على إعطاء صورة كاملة بقدر الإمكان عن واقع الجذور في اللغة العربية، هذا على الرغم من أن بعض المعجميين القدماء كإسماعيل ابن حماد الجوهرى صاحب "تاج اللغة وصحاح العربية" لا يرى هذا الرأى، ويذهب مذهبآ آخر في تفسير العلاقة بين الفعلين، على أن المضعف الثلاثي أصل المضاعف الرباعي، فهو يذكر مادة الثلاثي، حتى لو لم تكن مستعملة، ثم يورد في تعريفها ما استعمل من الرباعي، وكان ذلك بناء على فكرته القائلة بأن فعلا مثل: (سغّن) ناتج من التصرف في مضيقه، بتحويل (سغَّ) إلى (سغَّن). وهكذا...

ومن الممكن حينئذ أن يقال: إن تحول الفعل (سغَّ) إلى (سغّن) قد تم على أساس المخالفة (*la dissimilation*)، حين استقل تتابع ثلاثة أصوات من جنس واحد، فعدل عن أحدها بأبداله من جنس الصوت الرابع الذي هو فاء الكلمة. وذلك قياساً ما حدث في تحويل (تظنَّ) إلى (تَظَنِّ) من قلب النون الأخيرة ياء.

لكن يبدو أن هذه الفكرة لم ترق للصرفين، فإذا هم يفصلون بين البنيتين، ويعتبرونهما مجردتين، وسار على نهجهم مرتضى الزبيدي في تنظيم جذور معجم "تاج العروس"، فهو يذكر الثلاثي، حين يكون مستعملا، ويدرك في تعريفه ما يتعلق به من الرباعي، إن وجد، لكنه يذكر الرباعي كمادة مستقلة، حين لا يكون الثلاثي منها مستعملا.

والمضعف والمضاعف مصطلح واحد عند النحاة واللغويين، فيقولون: مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي، ومثل هذا قولهم: مضاعف الثلاثي، ومضاعف الرباعي، وهو كقولهم: الثلاثي المضاعف، والرباعي المضاعف.

وفي دراسة حديثة للأستاذ أمين السيد عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة<sup>25</sup>، اقترح تبني فكرة تعارض الصيغتين الثلاثية والرباعية، يعني تحويل كل منهما إلى الأخرى مما لم يرد عن العرب اشتراكه فيها، لتحويل ما انفرد به مضعف الثلاثي إلى مضاعف الرباعي، وتحويل ما انفرد به مضعف الرباعي إلى مضاعف الثلاثي.

ويحسن بنا أن نقدم بعض نتائج هذه الدراسة ، وبيان ذلك في إحصاء لمضاعف الثلاثي ومضاعف الرباعي من "القاموس المحيط".

- فقد جاء مشتركاً بين الصيغتين ستون وثلاثمائة مادة (360) بنسبة مؤوية قدرها (%63.4).
- جاء ما انفرد به مضعف الثلاثي في ثلث وأربعين ومائة مادة (143) بنسبة مؤوية قدرها (% 25.4).
- ما انفرد به مضاعف الرباعي خمس وستون مادة (65)، بنسبة مؤوية قدرها (%11.2).
- وبلغ مجموع هذه الأنواع الثلاثة (567) مادة.

<sup>25</sup> "تضارع الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي"، مجلة مجمع اللغة العربية، بحوث مؤتمر الدورة الستين 1414هـ-1994م - القسم الثاني الجزء التاسع والسبعون- جمادي الآخرة 1417هـ-نوفمبر 1996م.

و يرى الأستاذ أمين السيد أنه يجوز أن نحول ما انفردت به إحدى هاتين الصيغتين إلى الصيغة الأخرى قياسا على الكثرة الواردة نظرا لأن ما يقرب ثلثي هاتين الصيغتين قد جاء مشتركا بينهما.

ونجد في نصوص بعض القدامى ما يشجع على ذلك، فقد قال ابن فارس: أجمع أهل اللغة إلا من شدّ منهم أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلم من بعض وهذا سند قوي لهذه المسألة.

كما عزى إلى سيبويه وأصحابه أن وزن : "ربـب" ونحوه فعل فأصله ربـب، أبدل الوسط حرف من جنس الأول. وما عزى إلى سيبويه يوثق العلاقة بين مضعن الثلاثي ومضاعف الرباعي.

والковيون يقولون عن مضعن الرباعي: إن هذا الباب ونحوه ثلاثي، ولأصله (فعل) فاستقل التضعيـف، فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل.

وفي كتاب سيبويه: هذا باب التضعيـف: اعلم أن التضعيـف يقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحرف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد.

و مما يزكي هذه الفكرة أيضا ويوجب تطبيقها قول ابن جني في الخصائص: ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آذنين، وباللفاظهم من محلين، ولمعانيهم وقصودهم آمين - جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله ووسم أغفاله... أن يرى فيه نحوا مما رأوا ويفحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوا مما اعتقادوا في أمثلة، لاسيما والقياس إليه مصنـعـ له قـابلـ، وعنه غير مـتـنـاقـلـ... وقد جاء كلام ابن جـني تحت عنوان (باب من غـلـبةـ الفـروعـ عـلـىـ الأـصـوـلـ).

ويختم الأستاذ أمين السيد فكرته بقوله: «وابن دريد يتحدث عن الإمامة لبعض الصيغ، ومن جاءوا بعده يحيون ما أミت. ولنا أن نقف آثار هؤلاء، فنجد اللغة وننميها قياسا على اللغة». <sup>26</sup>

وقد عرض الأستاذ أمين السيد هذا المقترح على مؤتمر المجمع في الدورة الثامنة والخمسين في الجلسة الخامسة من جلساته، ولم يعارضه أحد.

ولذلك رأت اللجنة أن تقارب الصيغ بين مضعنف الثلاثي ومضعنف الرباعي يعني تحويل ما انفرد به مضعنف الثلاثي إلى مضعنف الرباعي وتحويل ما انفرد به مضعنف الرباعي إلى مضعنف الثلاثي. وبالإحصاء فإن هذا يضيف إلى مفردات اللغة ما يزيد على مائتي كلمة.

وهذا يعتبر تطبيقا لقرار المجمع بتكميل الماده اللغوية إذا ورد بعضها ولم يرد بعضها الآخر.

## 5. الفعل الرباعي المجرد: خصائص صرفية:

الجزر الرباعي السالم هو الذي يخلو من التكثير أو التضييف أو الإقحام، ويكون له الميزان الصرفي التالي: ف ع ل ل: حيث تمثل الفاء والعين واللام الأولى والثانية صوامت غير متماثلة. ومن هنا يرمز للمجرد الرباعي بالفاء والعين واللام الأولى واللام الثانية: " فعلَّ" نحو دَحْرَجَ، عَرَقَ، وَطَمَانَ...

---

<sup>26</sup> "تقارض الصيغ بين مضعنف الثلاثي ومضعنف الرباعي"، مجلة مجمع اللغة العربية، بحوث مؤتمر الدورة الستين 1414هـ-1994م - القسم الثاني الجزء التاسع والسبعون - جمادي الآخرة 1417هـ-نوفمبر 1996م.

ويحتمل الرباعي المجرد ما يزيد عن أربعين بناء، إلا أنه بالنظر إلى كثرة حروفه لا يتحمل التصرف كالثلاثي ولذلك هو قليل الاستعمال. لأن الفعل الثلاثي المجرد غالب وأكثر من الفعل الرباعي، في الأصل أو في الزيادة؛ قال الزبيدي إن الفعل الرباعي أقل من الفعل الثلاثي في الكثرة<sup>27</sup>. فالفعل الرباعي المجرد له وزن واحد هو: ( فعل يُفْعِلُ ) نحو: دَحْرَجَ وَغَرْغَرَ، وَقَرْقَرَ، وَزَلْزَلَ، وَفَرَقَعَ، وَبَعْثَرَ، وَذَرَقَعَ، وَغَنْجَرَ، وَجَمْهَرَ، وَزَمْهَرَ وَطَمَانَ... والمضارع منه يصاغ بزيادة أحد أحرف المضارعة قبل الفاء وكسر اللام الأولى: يُدَحْرِجُ، يُغَرْغِرُ، يُقَرْقِرُ، يَزَلْزِلُ...

وقد علل جلال الدين السيوطي ذلك، بقوله: «...إنما لم يجيء على غير هذا الوزن: لأنّه قد ثبت أنّ الأول لا يكون ساكناً، وأول الماضي لا يكون مضموماً، في البناء للفاعل، ولا مكسوراً لللقل، فتعين الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً أو صفة (اعله ضمة) مبنياً عليه، ولا يكون ما بينهما متراكماً كله، لثلا يتولى أربع حركاتٍ، ولا مسكوناً كله، لثلا يلتقي ساكنان، ولا الثالث لغيره سكون الرابع عند الاستناد إلى الضمير، فتعين أن يسكن الثاني»<sup>28</sup>.

## 6. الإلحاد:

هناك أوزان أخرى للرباعي المجرد يقول الصرفيون أنها ملحقة بالوزن الأصلي «فعَّل». <sup>27</sup>

كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهدباً، تأليف ابن الحسن الإشبيلي الزبيدي، طبع ح 2، ص: 305، بروما 1890م المكتبة المثلثية ببغداد.

<sup>28</sup> مع الهوامع سرح الجامع في علم العربية، جلال الدين السيوطي، ح 2، ص: 160.

وعُرِّفَ الإلْحاق بـأَنَّه « جَعْلَ كَلْمَةٍ عَلَى وَزْنٍ أَخْرَى أَزِيدُ مِنْهَا، فِي الْحُرُوفِ؛ لِتُعَالَمَ مَعَالِمُهَا فِي التَّصْرِيفِ... »<sup>29</sup>. أَمَّا الغَرْضُ مِنِ الْإِلْحاقِ فَهُوَ كَمَا حَدَّدَهُ ابْنُ جَنِيَ رَفْعُ ذَوَاتِ الْثَّلَاثَةِ إِلَى ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ نَحْوَ جَلَبَ وَشَمَلَ، فَهُمَا مَلْحَقَانِ بِدَحْرَجٍ وَهَمَلَجٍ، أَوْ بِذَوَاتِ الْخَمْسَةِ نَحْوَ كَوَالَّ فِي إِلْحاقِ بِسْفَرْجٍ....

وَقِيلَ إِنَّ إِلْحاقَ قِيَاسِيًّا وَسَمَاعِيًّا، وَذَلِكَ عَلَى الشَّرْحِ الْآتِيِّ :

الإلْحاقُ الْقِيَاسِيُّ لِهِ مَوْضِعَانِ :

الْأُولُّ : مَا كَانَ بِتَكْرِيرِ الْلَّامِ مَعَ الْثَّلَاثَيِّ .

الثَّانِيُّ : مَا كَانَ بِزِيادةِ النُّونِ فِي وَسْطِ الْكَلْمَةِ .

وَالإلْحاقُ السَّمَاعِيُّ مَحْدُودٌ فِي أَبْنِيَةِ مَعْرُوفَةِ نَحْوِ :

- مَا كَانَ بِالْلَّوَاءِ مَثِيلَ جَوْهَرَ .

- مَا كَانَ بِالْيَاءِ مَثِيلَ بَيْنَطَرَ .

- مَا كَانَ بِالْأَلْفِ مَثِيلَ سَلَقَى .

هَذَا وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورَ إِلَى أَنَّ إِلْحاقَ فِي تَحْدِيدِهِ الْمُطْلَقِ يَعْنِي الْزِيَادَةَ، مَعَ أَنَّا بِمَلِحَظَةِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ نَحْوَ جَوْهَرَ، بَيْنَطَرَ... نَجَدَ أَنَّ إِلْحاقَ شَيْءَ مُضْبُطٍ مَحْدُودٍ، يَخَالِفُ مَعْنَى الْزِيَادَةِ عَلَى الإِطْلَاقِ، قَالَ ابْنُ جَنِيَ: « مَمَّا يَدْلُّ عَلَى اهْتِمَامِ الْعَرَبِ بِمَعَانِيهَا، وَتَقْدِيمِهَا فِي أَنْفُسِهَا عَلَى أَلْفَاظِهَا، أَنَّهُمْ قَالُوا فِي شَمَلَّاتُ وَصَغَرَّاتُ وَبَيَّنَاتُ وَحَوْلَقَاتُ وَدَهَوَرَاتُ وَسَلَقَينَاتُ وَجَعَيَّاتُ إِنَّهَا مَلْحَقَةُ بِبَابِ (دَحْرَجَتُ ) وَذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا عَلَى سَمَتِهَا، عَدَّا حَرُوفِ، وَمُوافِقةً بِالْحُرُوفِ

<sup>29</sup> مَذَارُ السَّالِكِ إِلَى أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ، ابْنُ مَالِكٍ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ، جِزْءُ 2، ص: 20.

والسكون، فكانت هذه صناعة لفظية، ليس فيها أكثر من الإلحاد ببنائها واتساع العرب بها، في محاوراتها، وطرق كلامها».<sup>30</sup>

والظاهر أن الغالب في الإلحاد أن يكون محله آخر اللفظ، ولذلك قال أبو عثمان المازني في ذلك: «إن أقيسه أن يكون بتكرير اللام، ولا تجيء الزيادة للإلحاد في أول الثلاثي بحال».<sup>31</sup>

أما حروف الإلحاد فحذّرها الصرفيون في ثلاثة أحرف هي: الواو والياء والألف، لا يزداد عليها حرف إلا بالسماع. وهي كالتالي:

- أبنية الثلاثي الملحة بالرباعي المجرد (فعـلـ)، وذلك بالترتيب التالي:

أ- بالواو، نحو:

- فـوـعـلـ يـقـوـعـلـ : مثل: جـوـرـبـهـ أي ألبـسـهـ الجوـارـبـ وـحـوـقـلـ يـحـوـقـلـ.

- فـعـولـ يـقـعـولـ : مثل: جـوـهـرـ يـجـوـهـرـ وـجـذـولـ يـجـذـولـ.

ب- بـالـيـاءـ، نحو:

- فـيـعـلـ يـقـيـعـلـ : نحو: بـيـطـرـ بـيـنـطـرـ وـشـيـطـنـ يـشـيـطـنـ.

- فـعـيـلـ يـقـعـيـلـ : نحو: شـرـيفـ يـشـرـيفـ وـرـهـيـاـ يـرـهـيـءـ إذا اضطربـ.

ج- بـالـأـلـفـ، نحو:

- فـعـلـ يـقـعـلـ : مثل: سـلـقـىـ أي استـنـاقـىـ على ظـهـرـهـ وـقـلـسـىـ يـقـلـسـىـ بـمـعـنـىـ ازـدـحـمـ.

د- بـالـنـونـ، نحو:

- فـعـلـ يـقـعـلـ : مثل: قـلـنسـ يـقـلـنسـ، وهو قـلـيلـ بـمـعـنـىـ لـبـسـ القـانـسـوـةـ.

- فـعـلـ يـقـنـعـلـ : مثل: سـنـبـلـ يـسـنـبـلـ الزـرـعـ أـخـرـجـ سنـبـلـهـ.

<sup>30</sup> كتاب الخصائص، ج 1، ص: 221.

<sup>31</sup> كتاب المنصف، ج 1، ص: 11.

- فَعَلْ يَفْعِلُ : مثل: نَرْجَسٌ يَنْرِجِسُ.

- فَعَلَنَ يَفْعَلَنُ : مثل: قَطْرَنَ يَقْطَرَنُ (الشيء قَطَعَه متعد عن كراع).

هـ- بالميم، نحو:

- مَفْعَلٌ يُمْفَعِلُ : مثل: مَرْحَبٌ يُمْرَحِبُ.

- فَعَمَلٌ يُفَعِّلُ : مثل: جَلْمَطٌ يُجَلْمِطُ رأسه حلقه.

- فَمَعْلَلٌ يُفَعِّلُ : مثل: حَمْظَلٌ يُحَمِّظَلُ.

- فَعَلَمَ يُفَعِّلُ : مثل: غَلَصَمٌ يُغَلَّصِمٌ إذا قطع غَلَصَمَتَه.

وـ- باللام، نحو:

- فَعَلَلَ يَفْعَلُ : مثل: جَلْبَتٌ يُجَلَّبُ وشَمَلَ يُشَمَّلُ.

زـ- بالسين، نحو:

- سَفْعَلَ يُسْفَعِلُ : سَنْبَسَ يُسَنْبِسَ الرجل إذا أسرع فهو سِنْبِسَ.

حـ- بالهاء، نحو:

- فَهَعَلَ يَفْهَعِلُ : دَهْبَلَ يُدَهْبِلُ بمعنى كب اللقم (القاموي، ج 2، ص 389).

طـ- بتكرير حرف الفاء، نحو:

- فَعَقَلَ يَفْعَقِلُ : زَهْزَقَ يُزَهْزِقُ بمعنى أَزْهَقَ.

لكن ثمة أفعال عدّوها ثلاثة ملحقة بالرباعي نحو حمظل ونرجس وجلب... لا

يمكن عدّها كذلك، بل هي رباعية أصلية، وسنبيّن ذلك في ما بعد.

فهذه المعطيات الهامة، على الرغم من تبيانها، عالجها الصرفيون تحت باب

واحد، وهو باب الإلحاد، لذلك سوّوا في تحليلهم بين صومع وحوقل وجوهر

وهرؤلَ وسيطَرَ وشريفَ وترمسَ ومرحبَ ونرجسَ ومحظَلَ... إلخ. فهذه المعطيات، لا يمكن أن تسلم بها الدراسات الحديثة بإلحاقها جميعها إلى الرباعي، فثمة أمثلة تدخل ضمن الإلحاد، وأمثلة أخرى لا يمكن إدراجها ضمنه.

لقد افترض القدماء أن نرجسَ (ما يصنع من النرجس وهو مشموم) فعل ثلاثي ملحق بالرباعي، مع العلم أنَّ أصل الكلمة غير عربي جاء من "النرجس"، فالنسق العربي لا يقبل نوناً بعدها راء، وإذا حصل هذا يتخلص منه بالإدغام. ولما كان الأمر كذلك، عدوا هذه الكلمة ثلاثة، وأضافوا إليها النون لإلحاقها بالرباعي، دون مراعاة لأصولها. ويبدو أنَّ لجوءهم إلى فك الإدغام بإرجاعهم الكلمة إلى الثلاثي "رجس" تحليل سليم لكنه في نفس الوقت مخطئ، لأنهم لم يربطوا بين الأصل والفرع في هذه الكلمة. فلا يمكن الربط بين الثلاثي "رجس" الذي يعني عمل عملاً قبيحاً، وبين "ترجسَ" التي تعني تعطر بالنرجس. فالعلاقة الصرفية والمعنوية واضحة بين الفعل "ترجس" والاسم الدخيل "النرجس" الذي أخذت منه، وهذه العلاقة قائمة على القرابة الصوتية والمدلولية؛ ومن هنا لا يمكن عدَّ هذه الكلمة ملحقة بالرباعي، بل هي كلمة رباعية أصلية وصيغتها هي "فَعَلَ" وليس "نَفَعَلَ". ونظير "ترجس"، هناك "يَرَنَا يُبَرِّتَنِي" التي اعتبروها ثلاثة مزيدة للإلحاد، وأنَّ أصلها "رنا"، لكن بالرجوع إلى المعجم لا نجد أي ارتباط دلالي بين الكلمتين. فالثلاثي "رنا" تعني تناقل، نحو: جاء يرنا في مشيته أي يتناقل. أما "يرنا" تعني صبغ شيئاً ما بالحناء، وهي تحمل دلالة كلمة أخرى تضم نفس حروفها وهي اليرناء (الحناء). فالباء أصلية وليس زائدة هذا دليل على أنها فعل رباعي وزنها هو "فَعَلَ" وليس على وزن (يَفْعُلُ يُبَرِّتَنِي)، وهي كلمة معتلة الأول. وثمة أفعال

كثيرة لا يطمأن إلى إلهاقها بالرباعي نحو: "بَرَّأَ" و "هَرُولَ" و "جَلْمَطَ" و "حَمْطَلَ" وغيرها. فقد ادعى الصرفيون أن الهمزة في بَرَّأَ مزيدة للاحراق، والزمخشري يورد في المفصل عند كلامه على زيادة الحروف؛ أن «الهمزة يحكم بزيادتها إذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول كأربن وأكرم...» ويحكم بأساليتها إذا وقعت بعدها حرفان أو أربعة أصول<sup>32</sup>. ثم أن الثلاثي "برل" لا وجود لها في القواميس، فلا يعقل اشتقاد فعل موجود من مادة لا وجود لها. ونفس الشيء بالنسبة لـ"هَرُولَ" الذي لا توجد له صورة ثلاثة نحو "هرل". وكذلك بالنسبة لـ"حَمْطَلَ" التي أصلها "حَنْطَلَ" أبدلت النون ميما، وكان الأصح أن تكون على وزن "فَعَلَ" مثل سُنْبَلَ ودِنْقَعَ (الرجل إذا افتقر) وليس "فَعَلَ"، أي بالرجوع إلى الأصل فإذا كان أصل هذا الفعل هو "حظل"، ونونه زائدة لا تؤدي أي معنى فإنه يجب أن يوجد تقارب بين معنى حظل وحنظل. غير أن معنى حظل (الرجل: قصر في مشيته من ألم أو غضب ويقال: حظل عليه: ضيق)، يختلف من معنى حنظل ؛ فالممنع من التصرف هو المعنى الذي تعنيه حظل، هذا مخالف لمعنى الحنظل أي النبات المرّ المذاق، وحنظل جنى الحنظل.

ومن هنا أمكن ردة مجموعة من الأفعال التي ادعى الصرفيون أنها ملحقة إلى وزن فَعَلَ. أما إذا حصل اشتراك وقاربة في المعنى بين كلمات رباعية وأخرى ثلاثة، فيمكن في هذه الحالة أن نسلم بوجود إلهاق، كما في الأمثلة الآتية:

- "تَبَسَّ": (الرجل: تحرّك وأسرع)، و"سُنْبَسَ": (الرجل إذا أسرع فهو سِنْبِسَ).

---

<sup>32</sup> شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، ص: 108.

- "رمَسَ" : (الميَّتَ: دفَنه وسوَى عليه الأرضَ. و"ترْمَسَ" : (الرجل: حَفَرَ حفرة تحت الأرض ليتوارى فيها).

- 2- أُبُنِيَّةُ الْثَلَاثَى الملحق بالرباعي المزيد؛ وهذا وزنان:  
الوزن الأول: مزيد بحرف واحد فقط وهو (تفَعَلَ يَتَفَعَّلُ) وذلك في الأُبُنِيَّةُ التالية:

1. (تفَعَلَ يَتَفَعَّلُ) : تَلَقَّسَ يَتَلَقَّسَ، وَتَجَعَّبَ يَتَجَعَّبَ بِمَعْنَى جَمْعٍ وَازْدَحَمٍ.
2. (تفَعَلَتَ يَتَفَعَّلَتُ) : تَعْفَرَتَ يَتَعْفَرُتُ بِمَعْنَى صَارَ ذَا رَأْيٍ نَافِذٍ وَدَهَاءً.
3. (تفَعَلَ يَتَفَعَّلُ) : تَلَقَّسَ يَتَلَقَّسَ إِذَا لَبِسَ الْقَلْنسُوَةَ.
4. (تفَعَلَ يَتَفَعَّلُ) : شَمَلَ يَشَمَّلَ.
5. (تفَيَعَلَ يَتَفَيَّعَلُ) : تَبَيَّطَرَ يَتَبَيَّطَرَ.
6. (تفَوَعَلَ يَتَفَوَّعَلُ) : تَجَوَّبَ يَتَجَوَّبَ، إِذَا لَبِسَ الْجُورَبَ.
7. (تفَعَولَ يَتَفَعَّولُ) : تَرَهُوكَ يَتَرَهُوكَ كَانَهُ يَمْوِجُ فِي مَشِيهِ.
8. (تفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ) : تَغَافَلَ يَتَغَافَلُ.
9. (تفَعَلَ يَتَفَعَّلُ) : تَكَرَّمَ يَتَكَرَّمَ.
10. (تمَفَعَلَ يَتَمَفَّعَلُ) : تَمَسَّكَ يَتَمَسَّكَ.

الوزن الثاني: مزيد بحرفين في بنائي اثنين ملحقين باحرزجم (افعلل) وهمما:

1. (افعلل) بملحوظة أن يكون اللامان منه من جنس واحد نحو: اقعنـسـ (العزُّ:

ثبت

ولزم) بزيادة الهمزة وتكرير اللام.

2. (افعنـلـ) بزيادة الهمزة والألف مثل: استـلـقـى إذا استـلـقـى على قفاه.

وقد ورد مزيد من الأمثلة على هذين البنائين، أوردها أحمد محمد الشيخ في كتابه

"أبنية الأفعال"<sup>33</sup>، في جدولين نقدمهما على الشكل الآتي:

**الجدول الخاص بأمثلة من (افغنسن):**

ال فعل من "افغنسن"	معناه
انعنج	المطرُ إذا كثُر وسال وركب بعضاً.
اقعندد	الرجلُ بالمكان أقام به.
اعلتك	الشعرُ إذا كثُر والنفَّ.
اعرندد	الرجلُ إذا قَوِيَ واشتدَّ.
اكلنند	الرجلُ إذا تكَلَّد لحمه فغلظَ وتعزَّزَ.
احاتك	الشعرُ إذا اشتدَّ سواده.
اعرنج	الرجلُ في أمره جَدَ فيه.
اعفنج	الجملُ إذا أسرع ومضى.
اصعنر	الشيءُ بمعنى تداعى وانبسط وتقبض من ألمٍ.
اسحتك	الشعرُ اشتدَّ سواده.
اجحنشاش	الرجلُ إذا عظم بطنَه أو قاربَ الاحتلام.
انجنج	الجملُ بمعنى اعفنج.

<sup>33</sup> أبنية الأفعال. أحمد محمد الشيخ، منشورات جامعة السابع من أبريل، الجماهيرية الليبية، 1992، ص: 89-90.

**الجدول الخاص بأمثلة من (اسئنقي):**

ال فعل من "اسئنقي"	معناه
اسئنقي	الرجل إذا نام على ظهره.
احلنطي	الرجل إذا نام على أحد جانبيه.
اجلانظى	الرجل امتلاً غضباً.
احبنطى	إذا نام على ظهره.
اطلنقى	بالمعاني السابقة مهموزة.
احبتطاً	"
اطلنقاً	"
احربنى	الذكُّ إذا نفس ريسه وتهيأ للوثوب.
اجلندى	الرجل إذا اشتَدَّ وصلبَ.
ابلندى	"
اسرندى	غلبَ.
اعربنى	"
اعلنبنى	الكلب أو الديك أو الهرة إذا انقضى لقتال.
اعبنقى	الرجل إذا ساء خلقه.
اغربنى	الرجل إذا رفع صوته بالسبّ.
اخبندى	الرجل إذا عظم خلقه.

## 7 . الفعل الرباعي المزيد:

- مزيد الرباعي هو ما زيد فيه حرف أو حرفان:
    - فإذا زيد في الفعل الرباعي حرف واحد يأتي منه بناء واحد هو: **تَفَعَّلَ** بزيادة التاء في الأول، وهو غالباً ما يدل - كما سنرى - على مطابعة الفعل المجرد وذلك نحو: **دَحْرَجَتْهُ فَتَدْحِرَاجٌ، بَعْرَثَتْهُ فَتَبَعِثَرٌ، وَزَعْرَعَتْهُ فَتَزْعِزَعٌ...**
    - أما إذا زيد فيه حرفان فيأتي منه بناءين هما:
      - أ- **أَفْعَلَلَ** بزيادة الألف والنون، وهو يدل على المطابعة أيضاً مثل: **حَرْجَمَتْ إِلَبٌ فَاحْرَجَمَتْ...**
      - ب- **إِفْعَلَلَ** بزيادة الألف ولام ثلاثة، وغالباً ما يدل على المبالغة، نحو: **إِطْمَانٌ، وَقِسْعَرٌ وَاضْمَحَلٌ، وَادْهَلَ...**
- يقول سيبويه: «وليس في الكلام احرنجته لأنه نظير ان فعلت من بنات الثلاثة وزادوا فيه نونا وألف وصل كما زادوا في هذا، وكذلك افعنالت لأنهم أرادوا أن يبلغوا به احرنجمت وليس في الكلام افعنلت ولا افعالله وهو نحو: احررت وأشهابيت، ونظير ذلك من بنات الأربع: اطمانت واسمازرت، ولم نسمعهم قالوا: فعلته في هذا الباب». <sup>34</sup> بينما يرى السكاكي أن «هيأت مزيد الرباعي هي ثلاثة الأولى: **تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ** نحو: تدرج يتدرج بسكون العين وفتح الباقى في البناء للفاعل وللمفعول تفعل بضم التاء والفاء وسكون اللام الأولى يتعل بضم ما كان منه وهو حرف المضارعة ويجوز حذف التاء من هذا الباب ومن باب تفاعل.

---

<sup>34</sup> كتاب سيبويه، ج/4، ص: 76.

الثانية: أفعَّلَ نحو: احرنجم يحرنجم، وافعَّلَ يفعنل على نحو هيئة است فعل  
يستفعل، واستفعل يستفعل في البنائين.

الثالثة: أفعَّلَ نحو اقشعر بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وفتح البوافي مع  
تنقيل الآخر يفعل نحو: يقشعر بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وذلك بموضع  
حر المضارعة مفتوحاً بموضع الهمزة وجعل ما قبل الآخر مكسوراً في البناء  
للفاعل وللمفعول أفعَّل». <sup>35</sup> وزاد جلال الدين السيوطي على هذه الأبنية بناءً  
آخرأ هو: (أفعَّلَ)، نحو: اخرَمَسَ يَخْرَمَسُ، الرجل إذا ذلَّ وانقطع. واِجْرَمَزَ  
الشيء إذا اجتمع إلى ناحية. وارْدَمَجَ الرجل دخل بغير إذن أو في الشيء  
مستترأ. وزاد أبو حيان اِدْلَمَسَ الليل يَدْلَمَسُ، واطرَمَسَ يَطْرَمَسُ إذا اشتَدَتْ  
ظلمته <sup>36</sup>.

اتضح مما سبق أن الرباعي المزيد هو قليل الاستعمال، ولذلك فالزاد في العربية  
ليس عيناً وإنما كل زيادة حرف على صيغة معينة يغيّر معنى الفعل، فلكل فعل  
معنى خاص به، خاصة إذا كان مجرداً، فيدل حينئذ على الحدث الذي يتضمنه  
والزمان، أما إذا زيد في صيغته حرفاً زائداً أو أكثر أصبح له معنى جديداً، هو إما  
مركب من معناه الأصلي وما اكتسبه من الصيغة الجديدة، وإما بسيط لا علاقة له  
بالمعنى الأصلي.

<sup>35</sup> مفتاح العلوم، ص: 20.

<sup>36</sup> المزهر في علوم اللغة، ج 2، ص: 42.

## ٧ ١.. معاني الفعل الرباعي المزيد:

لاحظنا مما سبق، أن معاني الرباعي المجرد عامة تكون للتكرار والتکثير، لكن تكون أكثر في المضاعف منه، نحو: زَعْزَعَ وَزَلَّ...  
أولاً: معاني صيغة **تَفَعَّلَ**:

الذي لاحظناه إجمالا هو أن المضاعف الرباعي يدل على التكرار والتاكيد، حين يدل مضعفه على مجرد وقوع الحدث كما يظهر ذلك في كثير من الأمثلة، كما يكون هناك اختلاف كبير بين الدلالتين في أمثلة أخرى.

**تَفَعَّلَ** يكون في الغالب لمطاوعة المجرد **فَعَلَ** الذي يفيد التکثير، مثل:  
تَدْخُرَجَ، تَزَلَّزَ، وَتَرْقُرَقَ... ويكون للإيهام نحو: **نَفَسَفَ**. كما يكون للصيغة  
وهي الدالة على أن الفاعل قد صار صاحب الشيء من لفظ الفعل مثل: **تَرْنَدَقَ**.  
ويكون للانتساب.

وتعتبر **تَمَفَعِلَ** من الصيغ الجديرة بالحكم مطرد مقيس بالرغم ما في ذلك من جرأة على حكمها الواضح بأنها سماعية؛ فلم تجيء الميم إلا في أفعال مسموعة، **تُحْفَظُ**  
ولا يقاس عليها، فمن ذلك قوله: **تَمَسَّكَ الرَّجُلُ** من السُّكُونِ، **تَمَدَّعَ الرَّجُلُ** من  
**الدَّرْعِ**، **تَمَنَّدَلَ** من النَّدَلِ، وهو المسخ بالمنديل، **تَمَسَّلَ الرَّجُلُ** من السَّلَمِ، إذا دخل  
في المسلمين، **وَتَمَخْرَقَ الرَّجُلُ** من الخرق وهو الاتساع، وفلان يتَمَوَّلَ علينا، من  
الولادة. وسمِعت أفعال أخرى منها: **تَمَهَّجَ** بمعنى تكبَّرَ مع غِنى، **وَتَمَكْحُلَ الرَّجُلُ**  
إذا اتَّخذَ مُكْحَلَة، **وَتَمَنْطَقَ شَدَّ** على وسْطِه النُّطَاقِ، وقالت العرب: خرجنا **نَتَمَغَّرِرُ**  
و**نَتَمَغْتَرِرُ** بوزن (**تَمَفَعِلَ**) لجني المَغْفُورُ والمَغْثُورُ، وهو نبتٌ له ثمر معروف.<sup>37</sup>

---

<sup>37</sup> رصف المبني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت. دمشق، 1975، ص: 309. وقد نقلنا هذه الإحالة

وغالبية دلالة تَمْفُلَ تكون للإنجاز والاتخاذ والدعاء والتَّكْلِف:

الأول: الإنجاز إلى جانب دون آخر نحو تَمَسْلَمْ وَتَمَوْلَى.

الثاني: الاتخاذ لشيء والتَّكْمِنُ منه نحو: تَمَدْرَعَ، وَتَمَنْطَقَ، وَتَمَنْدَلَ، وَتَمَرْفَقَ.

الثالث: الدُّعَاء والتَّظاهُر بخلاف الواقع نحو: تَمَسْكَنَ وَتَمَهْجَرَ.

ولا غُرُونَ ولا مبالغة عند المطالبة بقياسية هذا البناء لقوَّة بنائه، وحاجتنا المعاصرة في الحياة والأدب إلى صيغته، وذلك وفق السَّلَاسَة، والتركيب المقيس عليه من الألفاظ، لكي يَحْفَظَا للصيغة قوَّة الدلالة. وهكذا يمكن أن يقال قياساً على هذا البناء: تَمَسْجَدَ أي لزم دخول المسجد دون سابق عادة، وَتَمَذَّهَبَ تظاهر بذلك. وكذلك تَمَدْرَسَ وَتَمَغْرِبَ وَتَمَشْرِقَ، إذا انحاز إلى المدرسة أو المغارِب أو المشرق وَتَمَدْيَنَ إذا اتَّخذ المدينة مقراً له. وَتَمَجْهَرَ وَتَمَرْأَفَ وَتَمَوْقَى، لمن يَدْعُ النَّظر غير السليم أو الانحياز إلى الرأفة أو اتَّخذ وقایة بالرغم من اعتياد الإهمال<sup>38</sup>.

يتضح أن كثيراً من معاني الأفعال المزيدة هو قياسي مطرد يفتح المجال أمام البحث لتوليد كلمات قياسية جديدة التي تناسب المعاني الجديدة وتعبر عنها بدقة، دون الحاجة إلى اختراع صيغ جديدة من أصول غير عربية.

عن: "أبنية الأفعال في اللغة العربية" لأحمد محمد الشيخ، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، ط١، ص: 87.

<sup>38</sup> أبنية الأفعال في اللغة العربية، ص: 88.

ثانياً: معاني صيغة **أفْعَلَ** و**أفْعُلَ**:

تأتيان معاً لمطاوعة **فَعَلَ** والمبالغة في نفس الوقت، نحو: **أَقْشَعَ** و**أَحْرَجَ**،  
و**أَطْمَأَنَّ**، أو الإغاء عن المجرد نحو: **أَكْفَهَرَ**.

وقد ورد على بناء **أفْعَلَ** أفعال شواذ في مثل: **أَقْشَعَ** ما جعله جلال الدين السيوطي شاداً فقال: «وملحق بافعالٍ، وهو نادر، أَبَيَضَضَّ الْحَقَّ بِأَقْشَعَّ». وقيل إنه فعل ثلاثي «بيض» ملحق بالرباعي<sup>39</sup>.

وهكذا تكون قد أتينا على ذكر أهم معاني أبنية المزيد الثلاثي والرباعي، ويمكن أن نضيف إلى هذه المعاني بعض الأبنية وهي نادرة الاستعمال مثل: **تَقْوَعَلَ**، **وَتَقْعَوَلَ**، وكلها تدل على المطاوعة. **وَتَقْنَعَلَ** للبالغة **وَافْعَنَلَ** للمطاوعة. **وَافْعَوَلَ** للإغاء عن المجرد.

والملحوظة الجديرة بالذكر، هي أننا نجد دلالات متعددة لصيغة الواحدة، وهذا تماماً حسان يشير إلى ذلك بقوله: يكفي أن ننظر في معنى صيغة مثل **أَفْعَلَ** لتجد أن معناها يكون للتدية، والاستحقاق، والتعریض، والتمكن والإزالة، وصیرورة الشيء ، والدخول في شيء هو الفعل والتوجه إلى الشيء وقبول الشيء.

وإذا كان تماماً حسان قد ذكر دلالات متعددة لصيغة الواحدة، سنحاول أن نقوم بالعكس وذلك بذكر صيغ متعددة للدلالة الواحدة ونجملها على الشكل التالي:

<sup>39</sup> المزهر في علوم اللغة، ج 2، ص: 41.

- التعديـة: أَفْعَلَ، فَعَلَ، فَاعِلَّ.
- المطاوـعة: أَفْعَلَ، تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ، انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، اسْتَفَعَلَ، تَفَعَّلَ.
- المبالغـة: فَعَلَ، أَفْعَلَ، فَاعِلَّ، تَفَاعَلَ، افْتَعَلَ، أَفْعَلَّ.
- الصـيرورة: أَفْعَلَ، تَفَعَّلَ، افْتَعَلَّ.
- المشـاركة: فَاعِلَّ، تَفَاعَلَ، افْتَعَلَ، اسْتَفَعَلَ.
- التـكثير: فَعَلَ، أَفْعَلَ، تَفَعَّلَ.
- الـجعل: فَعَلَ، أَفْعَلَ، تَفَعَّلَ.
- الـاتـخاذ: تَفَعَّلَ، افْتَعَلَ، اسْتَفَعَلَ.
- الدـاء: افْتَعَلَ، فَعَلَّ.
- الإـصـابة: أَفْعَلَ، تَفَعَّلَ.
- اختـصار حـكاـية المـركـب: فَعَلَ، اسْتَفَعَلَ.
- التـحـول: فَعَلَ، اسْتَفَعَلَ.
- التـسمـية: أَفْعَلَ، فَعَلَّ.
- الانـتسـاب: تَفَعَّلَ، افْتَعَلَّ.

## 7 .. إحصائيات خاصة بالرباعي:

نشير إلى أن الرباعي المجرد قد ورد في اللغة العربية المعاصرة بـ 259 فعل منها المتعدى ومنها اللازم. ويمكن تقديم هذه الأفعال على هذا الشكل في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الرباعي المجرد: " فعلَ":

نسبة المئوية	المجموع	الخصائص النحوية لأفعال " فعلَ"			نوع الفعل	
		الأفعال المتعددة الازمة الأفعال				
		مباشرة	بحرف جر			
%60,3	156	58	5	93	أفعال بحروف مختلفة	
53,1 %	91	51	3 40	37	الفاء واللام الأولى من جنس العين واللام الثانية من جنس	
% 3	41 8	6	0	2	الفاء واللام الأولى من جنس واحد والعين تختلف عن اللام الثانية	
0,8 %	42 2	2	0	0	الفاء تختلف عن العين واللام	

40 الأفعال الثلاثة المتعددة بحرف جر هي: بَصْبَصَ (ب)، جَلَجَ (ب)، وَلَبَّبَ (ب).

41 الأفعال الثمانية هي كالتالي: طَرْطَشَ، عَنْفَرَ، قَرْقَعَ، قَهْفَرَ، قَوْقَأَ، كَوْكَبَ، وَمَسْمَرَ.

جميعها لازمة ما عدا فعليين متعدفين: طَرْطَشَ وَمَسْمَرَ.

						الأولى والثانية من جنس واحد
0,4 %	1 (فلسف)	0	0	1		الفاء واللام الثانية من جنس واحد والعين تختلف عن اللام الأولى
% 0,4	1 (عنون)	0		1		الفاء تختلف عن اللام الأولى والعين واللام الثانية من جنس واحد
100 %	259	117	8	134		المجموع

نور الدين الشمالي

مدرسة الملك فهد العليا للترجمة

42 الفعلان هما: جلَبَ، وهرَبَ.